

إنقاذ المشروعات التجارية المتعثرة وفق مشروع قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس الإماراتي
Assisting Financially-Distressed Businesses in Accordance with the UAE Draft
Law on Business Reorganization and Bankruptcy

* Dr. Bashar Hikmet Malkawi

* د. بشار حكمت ملكاوي

Abstract

ملخص

The topic of bankruptcy occupies a central role because of its effect on large segment of society. As a result of the negative consequences associated with bankruptcy that affect enterprises themselves, their employees, and the economy at large, the United Arab Emirates legislator ensured that those affected enterprises would receive assistance through composition as a precautionary procedure in shielding these enterprises from bankruptcy. Nevertheless, composition suffers from both legal and practical shortcomings. For instance, composition rules do not incorporate the concept of "financial or economic hardships" which may affect the success of the enterprise during its life cycle and which may in turn necessitate reorganization. In addition, composition rules do not allow for the formation of creditors' committees or permitting debtors to obtain new finance which could assist in their businesses. As such, authorities in United Arab Emirates drafted a new legislation on business reorganization and bankruptcy influenced by the different jurisprudences and laws of other countries in a manner to assist financially-distressed businesses, if this is proved to be possible.

The purpose of the article is to examine the main features of the draft law on business reorganization and bankruptcy and examining the most important amendments that this new draft law brought about. The article concludes with a set of recommendations.

يحتل موضوع الإفلاس أهمية بالغة لما له من تأثير على قطاع واسع من المجتمع. ولما كان الإفلاس يترتب العديد من الآثار السلبية على المشروعات التجارية والمستخدمين لديها بل وعلى الاقتصاد الوطني عموماً، فقد حرص المشرع الإماراتي على مد يد العون للمشروعات التجارية من خلال النص على الصلح الوافي من الإفلاس باعتباره إجراء استباقي يحمي هذه المشروعات من خطر الإفلاس. إلا أن هناك بعض المآخذ، بعضها قانوني والبعض الآخر عملي، التي تعيب نظام الصلح الوافي من الإفلاس. فمثلاً نظام الصلح الوافي من الإفلاس لا يأخذ بفكرة الصعوبات المالية أو الاقتصادية المختلفة التي قد يمر بها المشروع التجاري خلال مراحل حياته مما يستدعي طلب إعادة الهيكلة. كما أن نظام الصلح الوافي من الإفلاس لا يعرف تنظيمياً خاصاً للدائنين في لجان أو يمنح المدين الفرصة للحصول على تمويل وقروض قد تعينه في استمرار أعماله التجارية. ومن هنا قامت السلطات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة بوضع مشروع قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس متأثراً بالاتجاهات والقوانين المقارنة بهدف إعادة الهيكلة المالية للتجار والشركات التجارية سعياً إلى إنقاذهم وتقويم أعمالهم إن كان ذلك ممكناً.

يهدف البحث إلى دراسة أهم الخيارات التي جاء بها مشروع قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس بقصد مساعدة المشروعات التجارية المتعثرة وتحليل أهم التعديلات التي جاء بها هذا المشروع. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات.

* College of Law - Private Law – University of Sharjah - UAE

[البحث الفائز بالمركز الأول في المجال القانوني الاقتصادي بالدورة الحادية والثلاثين لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

* كلية القانون – قسم القانون الخاص – جامعة الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة